

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

قُدماً نحو تحقيق الأمل



التقرير السنوي 2006

1. معلومات عامة:

اسم المؤسسة الأهلية: مركز المرأة للإرشاد القانوني الاجتماعي
فترة التقرير: 1 كانون الثاني/يناير – 31 كانون الأول/ديسمبر 2006
تاريخ آخر تقرير: 26 آب/أغسطس 2006
تاريخ التقرير الحالي: 3 شباط/فبراير 2006

2. ملخص التقدم:

الهدف الرئيسي للبرنامج:

- أ. المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تساند النساء وحقوقهن.
- ب. تطوير الموارد الثقافية والأخلاقية المحلية بهدف القضاء على الاتجاهات والممارسات الاجتماعية السلبية ضد النساء.
- ج. بناء قدرات المؤسسات الرسمية والشعبية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.
- د. رصد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة وفضحها على المستويين المحلي والدولي.
- هـ. تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

كل الأنشطة التي أجريت خلال العام تتماشى مع النتائج المتوقعة بخصوص كل من الأهداف المحددة حسب الخطة الاستراتيجية. وقد تم تنفيذ الأنشطة المخطط لها بنجاح إلى حد كبير، وفي توافق مع خطة العمل للعام 2006. يرجى الرجوع إلى الجزء "التقدم في التنفيذ" للاطلاع على وصف للأنشطة وما تم تحقيقه من تقدم والعقبات التي واجهت العمل. من الواضح أن التقدم بخصوص المخرجات المتعلقة بقيادة السياسيين وأعضاء السلطة التشريعية كان أقل من المأمول، فيما أن الأنشطة على مستوى المؤسسات الأهلية والمنظمات الشعبية، وأنشطة البحوث، والمناصرة والتشبيك، والخدمات الفنية والقانونية قد وصلت إلى مدى أبعد من الخطة الموضوعة لها في الأصل.

كانت الموارد البشرية اللازمة للتنفيذ أعلى مما هو مخطط لها بسبب الوظائف الشاغرة (والتي لم يتم ملؤها بعد)، والانتشار الجغرافي الواسع للأنشطة، وارتفاع عبء العمل بشكل عام. وقد أدى ذلك إلى الحاجة للتعاقد بخصوص بعض الأنشطة والمشاريع.

فيما يخص عملية إعادة هيكلة نظام الإدارة في مركز المرأة والتي بدأت في العام الماضي وتضمنت مراجعة السياسات واللوائح الموجودة وتنقيحها وتعديلها ووضع سياسات ولوائح جديدة، فقد أدت إلى مزيد من الوضوح في المسؤوليات والواجبات الخاصة بوحدة العمل في المركز، وتحسين سلاسة نظام الإدارة والتشغيل، وتجدد التزام الطاقم برؤية المركز ورسالته وأهدافه. وينظر المركز إلى هذه المراجعة الناقدة والتطوير على أنهما يشكلان عملية متواصلة، حيث أن المركز قد ألزم نفسه بأن يكون مؤسسة قائمة على التعلم والتطور والنمو المستمر نحو تحقيق رسالته.

3. الصورة السياسية:

مع أن المنظمات والمؤسسات العاملة في فلسطين قد أخذت على التقلبات والتطورات الدائمة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن أحداً لم يكن مهيناً تماماً، على ما يبدو، للتعامل مع الأحداث والتغيرات الحادة التي تلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، تلك الانتخابات التي طال انتظارها إلى أن أجريت في كانون الثاني/يناير 2006. هذه الانتخابات الشفافة والديمقراطية، والتي امتدح نزاقتها المراقبون الدوليون والإقليميون والمحليون، أدت إلى فوز ساحق لحركة حماس، إذ فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وبواقع 74 مقعداً من أصل 132. هذا الفوز، والذي أمكن توقعه جزئياً، شكل نقطة تحول وتغير حاد بالنسبة للساحة السياسية الفلسطينية بمجملها، وكذلك بالنسبة

للجغرافيا السياسية للمنطقة ككل. فللمرة الأولى منذ 40 عاماً، تفقد حركة فتح صفة الحزب الحاكم وتأتي إلى السلطة حركة يتهمها البعض بأنها منظمة "إرهابية". وقد برزت التبعات السلبية لهذا التغيير على الفور. فقد تعرضت الحكومة الجديدة للمقاطعة وجمّد مجتمع المانحين الدوليين ما يقدمه من عون، مما أدى إلى نشوء أزمة مالية خانقة حرمت آلاف العاملين في الخدمة المدنية من رواتبهم على مدار أشهر عديدة، وجعلت قطاعات الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي على حافة الانهيار. وتراجع النظام العام وسيادة القانون لتحل محلها حالة من غياب القانون والنزاعات الفصائلية الداخلية المؤسفة.

ازداد الوضع تدهوراً من خلال جملة الإجراءات الإسرائيلية التي تضمنت تشديد الإغلاق المفروض على الضفة الغربية والقصف المتواصل لقطاع غزة، والذي أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. وقد بلغت الأزمة ذروتها في حزيران/يونيو عندما تم أسر جندي إسرائيلي. فقد قدمت هذه العملية لإسرائيل المبرر والضوء الأخضر لتنفيذ عدوان عسكري كامل الأبعاد في قطاع غزة بشكل خاص، أدى إلى إلحاق المزيد من الدمار واسع بالبنية التحتية المدنية وقتل المدنيين. وفي الوقت ذاته، تم اعتقال أعضاء الجهازين التشريعي والتنفيذي التابعين لحماس وتم إغلاق نقاط العبور إلى غزة.

شهد هذا العام أيضاً الحرب ضد لبنان وواصل الوضع في قطاع غزة حالة التدهور نحو نشوء أزمة إنسانية عميقة.

وقد كان الاقتتال الداخلي والمأزق السياسي المرافق له يمثل السمة الأبرز للجزء المتبقي من العام. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تواصل الارتفاع في عدد القتلى الفلسطينيين نتيجة الاقتتال الداخلي، ولا زال الوضع أخذاً في التدهور وخاصة في غزة، على الرغم من الجهود الكبيرة والاتفاقات المتعددة على وقف الاقتتال.

إن أقل ما يمكن أن توصف به الصورة السياسية الراهنة أنها تبدو قاتمة، ومن الصعب على أي شخص التنبؤ بالاتجاه الذي تسير إليه الأمور أو بالنتائج التي ستقود إليها. ومن خلال محاولتنا رسم السيناريوهات الممكنة وأثرها على عمل مركز المرأة، توصلنا إلى ما يلي:

(أ) صفقة تبادل أسرى مع إسرائيل وتشكيل حكومة وحدة وطنية: بموجب هذا السيناريو، يتم التوصل إلى صفقة مقبولة، يتبعها تخفيف القيود المفروضة على قطاع غزة والضفة الغربية وانسحاب القوات الإسرائيلية من المواقع التي تحتلها حالياً في قطاع غزة. وعلى الجانب الفلسطيني، يتصور هذا السيناريو تشكيل حكومة وحدة وطنية وتوفير آليات التمويل للسماح بوصول المساعدات والدعم من المانحين بهدف تخفيف الأزمة الإنسانية. سيعني هذا الأمر بالنسبة لمركز المرأة تيسير الوصول إلى مختلف المواقع في الضفة الغربية، وتيسير الوصول إلى صناعات القرار والمشرعين، واستمرار العمل وفق الخطة.

(ب) التصعيد في الاقتتال الداخلي وامتداده إلى الضفة الغربية: بموجب هذا السيناريو، يصبح التوصل إلى اتفاق فلسطيني- فلسطيني غير ممكن التحقيق، ويمتد الاقتتال الداخلي إلى الضفة الغربية، ويتم الرد على أية محاولة للتصرف بناءً على دعوة الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة بالعنف والعصيان. وفقاً لهذا السيناريو، تسود الفوضى الداخلية وينهار القانون والنظام بشكل كلي، مما يتيح لإسرائيل المضي قدماً في تطبيق خطواتها الأحادية الجانب. من الواضح أن الوضع في ظل هذا السيناريو سيؤثر على عمل مركز المرأة، فيصبح الوصول إلى المواقع محدوداً للغاية وتقتيد قدرات الطاقم على التنقل بسبب المخاوف الأمنية، وتطراً تأخيرات على تنفيذ الأنشطة وربما يطرأ تغيير على بعض أولويات العمل.

من الناحية العملية، كان الوضع السائد على أرض الواقع يعني أن العديد من الأطراف ذات الشأن بالنسبة لعملنا، سواءً في الأحزاب السياسية أو المجلس التشريعي أو الوزارات، إما كانوا غير متوفرين

أو كانوا في حالة غير مستقرة. ولكنه كان يعني أيضاً أن عملنا قد أصبح أكثر أهمية وإلحاحاً واستجابة للاحتياج. إن علاقتنا الطويلة الأمد مع المنظمات الشعبية ومع طواقم الوزارات وأعضاء الائتلافات التي أنشأها مركز المرأة وساهم في تفعيلها مع جماهير المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية والنقابات المهنية قد أتاحت لنا مواصلة عملنا بطاقة كاملة وبقدر يفوق ما كان مخططاً له بالأصل في بعض المجالات. غير أن هذا الجانب قد يتغير أيضاً في حال تحقق السيناريو الثاني.

أما فيما يتعلق بالفترة الراهنة، فمركز المرأة، شأنه شأن سائر المؤسسات الفلسطينية، يرقب باهتمام بالغ تكشف الأحداث على أرض الواقع، ولكنه يظل وفياً لرسالته في خدمة المرأة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني ككل. لقد أبرزت الأحداث أكثر من أي وقت مضى أهمية انخراط المرأة ونشاطها في المجال السياسي ومجال صنع القرار، وقد يكون على مركز المرأة أن يبدأ بزيادة تركيزه على قادة وأعضاء المجالس المحلية والأحزاب السياسية من النساء.

4. شركاؤنا في التعاون:

قام شركاؤنا والأطراف ذات الشأن بدور نشط حتى الآن في عملية التخطيط للأنشطة من خلال الاجتماعات والنقاشات المنتظمة. وقد تجلّى ذلك بوضوح في كافة الائتلافات التي أنشأها مركز المرأة أو فعلها أو شارك فيها. إذ قمنا معاً بتحديد آليات التكيف والاستراتيجيات البديلة مما أتاح تنفيذ الأنشطة بنسق سليم. وجاءت هذه المساعدة أيضاً على شكل استضافة شركائنا للأنشطة والتنسيق لها، وتقديم الدعم اللوجستي، والتشارك في تنفيذ الأنشطة في المناطق النائية، ومناصرة رسالة مركز المرأة وأهدافه، وتوفير التغطية الإعلامية، وغير ذلك من الأشكال. وفوق كل شيء، تجلت المساعدة التي لمسناها من شركائنا، بمن فيهم الممولين، من خلال التزامهم ودعمهم الثابت لرسالتنا وأهدافنا بشكل طوعي تماماً.

5. ملخص تنفيذي:

أنجز مركز المرأة في العام 2006 ما يلي:

- فعل أو شارك في 7 ائتلافات لدعم التشريعات الرئيسية (قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون حماية الأسرة).
- نسج علاقات مع 250 شخصية مؤثرة.
- بدأ وواصل العمل ووضع اللمسات الأخيرة على 6 دراسات تحليلية.
- أطلق حملتين إعلاميتين وأنهى الاستعدادات لحملة أخرى سيتم تنفيذها في النصف الأول من العام 2007.
- نفذ أنشطة توعية في 7 مواقع رئيسية (ما مجموعه 24 منطقة جغرافية فرعية) في الضفة الغربية وأربع جولات للمعرض "لا للعنف ضد المرأة" في 3 مواقع مختلفة في الضفة الغربية استهدفت 2522 شخصاً، بما يشمل 402 من الذكور.
- درب 40 متطوعاً على قضايا حقوق المرأة ومهارات الإدارة والقيادة والاتصال.
- درب 4 أعضاء في طاقم البيت الآمن في أريحا.
- وفر خدمات المأوى الآمن لـ 17 امرأة في أريحا.
- أجرى 18 نشاطاً تدريبياً لطاقم مؤسسة قاعدية.
- قدم الخدمات الاجتماعية والقانونية لصالح:
 - 231 امرأة (170 امرأة في منطقة الجنوب و61 امرأة في منطقة الوسط). تلقت هذه النساء الإرشاد على أساس جلسة لمرّة واحدة مع المحامين و/أو الأخصائيين الاجتماعيين.
 - 272 امرأة (حالات جديدة).
 - تم إغلاق 168 حالة مع نهاية العام 2006.
 - تم تحويل 315 حالة إلى المحكمة.

- 69 امرأة سبق وأن طلبن خدمات المركز سابقاً عدن بحالات جديدة أو للمتابعة بخصوص حالاتهن القديمة (33 حالة في مكتب الخليل و36 حالة في رام الله والقدس).
- 40 حالة طارئة.
- تم تقديم 7 جلسات إرشاد قانوني.
- قدم التدريب التمهيدي لـ14 امرأة على توثيق الانتهاكات.
- بدأ/واصل العمل/وضع اللمسات الأخيرة على 4 دراسات وأوراق عمل توثق الانتهاكات ضد المرأة.
- حضر ثلاثة مؤتمرات دولية حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والقوانين الدولية لحقوق الإنسان.
- حضر 7 ورش عمل/تدريبات دولية.
- نظم/حضر 19 ورشة عمل/تدريباً محلياً.
- أصدر بيانين صحفيين وورقة حقائق موجزة عن تعليم النساء والفتيات.

1. سير العمل بناءً على الخطة خلال فترة التقرير:

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المؤسسية التي تساند النساء وحقوقهن.

الأهداف المحددة:

- 1- إقامة ائتلافات وبناء تحالفات ولجان تنسيق مع المؤسسات والشخصيات المؤثرة لتجنيد الدعم لمقترحات المركز حول إصلاح القوانين.
- 2- التأثير في صناع القرار في المجالين السياسي والمهني.

جوانب التأثير الرئيسية للعام 2006:

- نجح المركز في تعزيز مصداقيته على المستوى المجتمعي والمؤسسي والإقليمي والدولي باعتباره مرجعية للعديد من الائتلافات والعديد من المؤسسات. وقد بذلت مؤخراً جهود لإشراك المركز في مختلف أنشطة الضغط والمناصرة من قبل عدة ائتلافات مثل "الائتلاف من أجل الإجهاض الآمن" و"الائتلاف من أجل نزاهة القضاء" و"الائتلاف من أجل الشفافية" و"الائتلاف المناهض للإيذاء والعنف ضد الأطفال" و"مجموعة سلمى" والحملة الإقليمية حول قانون الأحوال الشخصية. وفي الواقع، فإن المركز قد اضطر لتخفيض مشاركته في بعض الائتلافات نظراً لما يعنيه ذلك من زيادة في عبء العمل وأحياناً التوسع العمودي على حساب التوسع الأفقي للأنشطة. ومع ذلك، فيمكن اعتبار ذلك مؤشراً واضحاً على مصداقية المركز ونفوذه ومهنيته العالية.
- تعتمد عدة مؤسسات إعلامية على المركز بشكل ثابت في إعداد البرامج والمناسبات التي تعالج قضايا المرأة. ومن هذه المؤسسات الإعلامية تلفزيون القدس التربوي وإذاعة صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين.
- يستقطب المركز درجة عالية من الاهتمام والتغطية من جانب المهنيين الإعلاميين، وخاصة أعضاء المنتدى الإعلامي، من خلال منابر الإعلام المقروء والمرئي والمسموع. وقد تلقى المركز عدداً متزايداً من الدعوات للمشاركة في برامج تلفزيونية أو لإجراء مقابلات في برامج إذاعية أو حتى ترشيح أشخاص تستضيفهم هذه البرامج للتحدث عن القوانين والإصلاحات التشريعية.

إن المؤشرات الواردة أعلاه تدني مركز المرأة من تحقيق أهدافه المحددة وبالتالي الوصول إلى هدفه العام. ومع أن الأسس لتحقيق ذلك متوفرة، إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل نحو تحقيق الأثر الحقيقي المرغوب على حياة النساء الفلسطينيات.

الدروس المستفادة:

من الضروري إعداد سيناريوهات مختلفة للتعديلات المقترحة على النصوص القانونية مع المحافظة على المبادئ الأساسية للتعديلات المرغوبة. ومن الضروري كذلك تصميم خطط بديلة للمضي في الحملات الإعلامية وأنشطة الضغط والمناصرة بخصوص هذه التعديلات والإصلاحات استجابة للأوضاع السياسية الصعبة وحالة الشلل التي يعاني منها عمل المجلس التشريعي.

النتيجة 1-1: إنشاء أو تفعيل ثلاث هيئات من خلال الاجتماعات والزيارات للمؤسسات لتجنيد الدعم لمقترحات تعديل القوانين وإقرارها: ائتلاف قانون العقوبات، وائتلاف قانون الأحوال الشخصية، وائتلاف قانون حماية الأسرة.

خلال العام 2006، أقام مركز المرأة أو فعل أو شارك في 7 ائتلافات هي: ائتلاف قانون العقوبات، وائتلاف قانون الأحوال الشخصية، وائتلاف قانون حماية الأسرة، والمنتدى الإعلامي، والائتلاف المناهض للعنف ضد المرأة، وائتلاف القانون الإنساني الدولي.

إن التقدم الذي تم تحقيقه ضمن هذه النتيجة قد فاق الخطة الأصلية التي رمت إلى تشكيل أو المشاركة في ثلاثة ائتلافات. غير أن هذا التوسع لم يجئ إلا لخدمة الائتلافات الثلاثة الرئيسية والمتمركزة حول مقترحات إصلاح القوانين. وقد كان للمنتدى الإعلامي بشكل خاص دور حاسم في إبراز التعديلات ومسودات التشريعات الجديدة التي اقترحها المركز ولفت الانتباه إليها. فضلاً عن ذلك، اتفق ائتلاف مناهضة العنف ضد المرأة على تبني ائتلاف قانون حماية الأسرة والانخراط بشكل أساسي في تجنيد الدعم لمسودة القانون التي أعدها مركز المرأة (تتوفر تفاصيل عن الأنشطة في الجزء "التقدم في التنفيذ" في هذا التقرير).

تتضمن الأنشطة ضمن هذه النتيجة توسيع الإجماع في أوساط منظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف ذات الشأن على دعم الإصلاحات التي يقترحها المركز على القوانين. أما العقبة الرئيسية أمام السير بأنشطة الضغط والمناصرة نحو الخطوة التالية في هذا العام فقد تمثلت بالوضع السياسي والحالة القريبة من الشلل التي عانى منها المجلس التشريعي. فضلاً عن ذلك، كانت الأحزاب السياسية وصناع القرار منشغلين أولاً في شؤون الانتخابات ولاحقاً في التدهور الذي أصاب الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. هذه الظروف لم تتح المركز التعرف على مدى قبول المجلس الجديد وتجاوبه مع مقترحاته. وفي أثناء ذلك، يمضي مركز المرأة بكامل سرعته في تنفيذ كافة الأنشطة والاستعدادات الأخرى حتى يكون مهيباً على النحو المناسب للعمل على تحريك هذه الإصلاحات والتشريعات الجديدة حالما يستأنف المجلس التشريعي أداء وظائفه وأنشطته بشكل طبيعي. قد يلزم في المستقبل إدخال تغيير على الاستراتيجيات والأساليب المتبعة لإحداث التغييرات المنشودة، وذلك حسب ما سيتم ملاحظته من ردود فعل من جانب المجلس الجديد على الإصلاحات المقترحة.

ينعكس أثر هذه النتيجة في مستوى انهماك مختلف المؤسسات الأهلية النسوية والقانونية وغيرها من الأطراف ذات الصلة في إحداث تغيير في البيئة القانونية في فلسطين لكي تصبح أكثر دعماً لحقوق المرأة. وعلى المدى البعيد، فإن هذه التغييرات والتعديلات المقترحة، في حال إقرارها، ستؤثر على حياة المرأة الفلسطينية وتمنحها المزيد من الحماية والمساواة أمام القانون.

النتيجة 1-2: نسج علاقات مع 300 شخصية مؤثرة.

تمكن مركز المرأة في عام 2006 من نسج علاقات مع 250 شخصية مؤثرة (يمكن توفير قائمة بالأسماء في حال طلبها). ومع أنه لم يتم تحقيق الهدف الموضوع للعام 2006 كلياً، إلا أن مركز المرأة يملك قاعدة بيانات تضم ما لا يقل عن 600 شخصية مؤثرة قامت على مدى العامين الفاتنين بدور مساهم وداعم لمختلف أنشطة المركز وائتلافاته. ترتبط هذه النتيجة مباشرة بالنتيجة الأولى، ولكنها أيضاً تتقاطع مع مختلف الجوانب الأخرى في عمل المركز من خلال دورها في تعزيز رؤية المركز ورسالته.

على الرغم من الصعوبات في الوصول إلى أعضاء المجلس التشريعي، فقد تمكن مركز المرأة هذا العام من بدء اتصالات مع 12 عضواً جديداً.

النتيجة 1-2: إنجاز 3 دراسات تحليلية.

في العام 2006، بدأ مركز المرأة أو واصل العمل أو وضع اللمسات الأخيرة على 3 دراسات تحليلية (بحث عن قانون الأحوال الشخصية، وبحث عن احتياجات النساء، وبحث عن قانون حماية الأسرة). إن العمل البحثي مهم للغاية من أجل القيام بأنشطة قوية في مجال الضغط والمناصرة، وكذلك من أجل توفير نظرة قيمة للاحتياجات والأولويات بالنسبة للقطاعات التي يسعى المركز لخدمتها.

كان العام 2006، وبحق، عام تعليم وتعلم في مجال العمل البحثي، إذ ركز المركز على المنهجية النسوية في إجراء البحوث. إن المنهجية النسوية تتضمن المشاركة النشطة والتعلم والتعليم وبناء المهارات والإصغاء إلى صوت النساء، ومحاولة التعبير عن معاناتهن وتفصيل حياتهن. كما أن المنهجية النسوية تشكك في التعريف التقليدي للمعرفة وتجادل في أنه من الممكن الوصول إلى المعرفة

وتوليدها من قبل النساء اللواتي نعمل معهن واللواتي نكتب أو نقرأ عن خبراتهن. وقد كان تأثير هذه المنهجية الجديدة واضحاً، إذ تحول طاقم مركز المرأة من دور المنسقات أو المراجعات للأعمال البحثية إلى دور الباحثات الرئيديات وقائدات مجموعات البحث جنباً إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين عن البحث. ومن شأن التدريب الذي حصلت عليه الباحثات الميدانيات اللواتي ساعدن في تنفيذ عدة مهام لصالح المشاريع البحثية، وكذلك الخبرات التي تم اكتسابها في نطاق المركز، أن تساعد على تشكيل نواة من الباحثات النسويات اللواتي يجمعن بين مهاراتهن التعليمية والأكاديمية من جهة والمعرفة والخبرة الميدانية حول قضايا المرأة من الجهة الأخرى. أما فيما يخص الفئات المنتفعة بشكل غير مباشر من نساء فلسطينيات ومؤسسات ومشرعين ومجتمع عام، فإن جودة الإصدارات البحثية ستساهم في نهاية المطاف في إحداث التغيير الاجتماعي والقانوني المنشود والداعم لحقوق المرأة وتشكيل شركاات حقيقية في بناء مجتمع عصري وديمقراطي.

الدروس المستفادة:

مع أن المركز قد اكتسب تجربة تعليمية قيمة من خلال تبنيه لمنهجية جديدة وتوليه لدور قيادي في تنفيذ العمل البحثي، إلا أن ذلك قد ألقى على كاهل الطاقم عبئاً أكبر مما كان مخططاً له في الأساس. يضاف إلى ذلك التغطية الجغرافية الواسعة للمشاريع البحثية والحاجة إلى مراجعة وتقييم كل الخطوات العملية، مما جعل سير العمل أبطأ من المأمول. ستتم مراعاة هذه العناصر في خطط العمل للعام 2006 بحيث تعكس العمل اللازم من وحدات المركز المختلفة بصورة أفضل.

النتيجة 2-2: بدء/إنجاز ثلاث حملات إعلامية (حملة حول قانون الأحوال الشخصية، وحملة حول قانون العقوبات، وحملة حول قانون حماية الأسرة).

تمكن مركز المرأة، خلال العام 2006، من إطلاق حملتين إعلاميتين، فيما تم تأجيل الحملة المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية حتى العام 2007. وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذا التأجيل في عدم قدرة تمكن ائتلاف قانون الأحوال الشخصية من إنهاء ورقة العمل حول التعديلات المقترحة والمبادئ المنطقية التي تقف خلفها، إلى جانب الشلل الذي عانى منه عمل المجلس التشريعي. ومع ذلك، فقد حظي قانون الأحوال الشخصية والتعديلات المقترحة عليه باهتمام كبير من خلال مختلف برامج وأنشطة التوعية التي أجراها المركز.

يرتبط أحد التطورات المهمة بخصوص الحملات الإعلامية بالجزء الإقليمي من الحملة حول قانون حماية الأسرة والذي سينفذ في 2007. لقد أصبح هذا البرنامج الإقليمي ممكناً من خلال المساعدة التي قدمتها مؤسسة هنريش بول، وتشارك فيه شبكة سلمى الإقليمية والتي تضم أعضاء من الأردن ولبنان ومصر. يعد هذا المستوى من الحملات الإعلامية جيداً نسبياً على عمل المركز. فعلى مدى الأعوام العشرة الماضية، بحث المشرعون الفلسطينيون في خبرات بلدان مثل مصر والأردن عند صياغة التشريعات الفلسطينية الجديدة وإقرارها. ولذلك فإن نجاح الحملة الإقليمية بخصوص قانون حماية الأسرة سيكون له أثر كبير في تهيئة المناخ لتبني هذا القانون من قبل المشرع الفلسطيني.

ومن جانب آخر، أبدى المنتدى الإعلامي الذي أسسه مركز المرأة نشاطاً كبيراً وانخرط في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بهذه النتيجة. وساعدت جهود أعضاء المنتدى ومساهماتهم على توسيع مجال انتشار الحملات الإعلامية وأضفت مصداقية عليها وعلى مكوناتها المختلفة.

ومع ذلك فتبقى العقبة الرئيسية هي ذاتها التي تتمثل بالمأزق الراهن في عمل المجلس التشريعي. وهذا الواقع يجعل من الضروري إعادة تفعيل بعض عناصر الحملات الإعلامية حالما يعود عمل المجلس إلى مساره المعتاد.

النتيجة 2-3: إصدار تقرير مشروع التاريخ الشفوي حول أثر عنف الجيش الإسرائيلي على المرأة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الموارد الثقافية والأخلاقية المحلية بهدف القضاء على الاتجاهات والممارسات الاجتماعية السلبية ضد النساء.

الأهداف المحددة:

- 1- تطوير المعرفة وآليات الحوار في المجتمعات المحلية بما يساهم في تمكين المرأة.
- 2- إعداد مجموعة من الناشطين والمتطوعين المحليين لتعزيز تبني اتجاهات ثقافية إيجابية حول المرأة.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-1: تنظيم أنشطة توعية جماعية منتظمة حول حقوق المرأة في 7 مواقع رئيسية مع مشاركة أوسع من جانب القطاعات الاجتماعية الأخرى.

تأتي هذه النتيجة كجزء من آليات الضغط والمناصرة التي يتم تصميم برامج التوعية من خلالها لتستهدف القطاعات المختلفة في المجتمع. ويتبنى مركز المرأة بخصوص هذه النتيجة استراتيجية مبنية على نهج مزدوج:

- 1- تمكين النساء من خلال تزويدهن بالمعلومات الاجتماعية والحقوقية والقانونية.
- 2- إيصال رسائل محددة تكشف عن التمييز القائم والحاجة إلى تغيير السلوكيات الاجتماعية أو القانونية بما يكفل الإنصاف والمعاملة العادلة للنساء.

تم البحث في برنامج التوعية في بداية العام 2006 من خلال ورش عمل داخلية. واتفق على تصميم برنامج توعية قانونية واجتماعية وحقوقية يكون معتمداً على تراكم الخبرات (عدة جلسات مع الفئات المستهدفة ذاتها بدلاً من لقاءات متفرقة ولمرة واحدة). فضلاً عن ذلك، تم الاتفاق على أن يركز برنامج التوعية على المنظمات الشعبية والمجتمعية التي تنفذ أنشطة وبرامج ميدانية في مناطق مختلفة، وخاصة في الخليل وبيت لحم وأريحا وبديا والقدس ورام الله وجنين. وتتبعي الإشارة إلى أن أحد أهدافنا بخصوص هذه النتيجة يتمثل في التقاطع بين الأهداف الاستراتيجية المختلفة، كون برامج التوعية تركز على الإصلاحات التي يعمل المركز من أجل إدخالها على القوانين.

تميز هذا العام بعدد هائل من الطلب على أنشطة التوعية من مختلف المؤسسات. وقد اضطررنا للاعتذار عن بعض الطلبات بسبب محدودية الموارد البشرية والوقت. ولكننا تمكنا من العمل مع 53 مؤسسة في 24 موقعاً جغرافياً، حيث تم تنفيذ ضعف عدد الأنشطة المدرج في الخطة الأصلية، وهو 140 نشاطاً. فقد تمكنا من إجراء 249 نشاطاً باستهداف ما مجموعه 2522 شخصاً (منهم 402 من الذكور). وتم خلال هذه الأنشطة تقديم 583 خدمة إرشاد قانوني واجتماعي وتم تحويل 23 امرأة إلى وحدة الخدمات في المركز. بالإضافة إلى ذلك، تمت استضافة طاقم مركز المرأة في عدة محطات إذاعية وتلفزيونية تصل إلى أعداد كبيرة من المستمعين والمشاهدين.

فضلاً عما سبق، ساهمت أنشطة التوعية التي أجريت هذا العام على التعرف على النساء أعضاء المجالس المحلية والقروية والبلدية اللواتي يتوجب التوجه إليهن بشكل محدد ومن خلال برامج توعية مصممة خصيصاً لهن، وعلى الأخص في مجالات الحقوق والتشريعات ذات الأثر المباشر على حياة النساء، وذلك بهدف مساعدتهن على الأداء بمزيد من الكفاءة والفاعلية في نطاق مجالسهن المحلية. ولذلك، فالمركز يعكف على دراسة إمكانيات الاهتمام بالقائدات المحليات في المؤسسات الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بهدف بناء قدرتهن وكذلك لاستقطاب المزيد من الدعم للإصلاحات التي يقترحها المركز على القوانين.

ثمة عنصر مهم آخر في برامج التوعية يتعلق بتحسين ثقافة حقوق المرأة كحقوق إنسان، والذي تم تنفيذه مع طلبية الجامعات. لقد جاء تقييم هذا العمل إيجابياً للغاية لأنه ساهم في إثارة النقاشات والحوارات بين الطلبة وساعدهم على التعبير عن آرائهم. وعلى الرغم من تنوع الانتماءات السياسية

للطلبة، تمكن برنامج التوعية من تقريب وجهات نظرهم حول الأجندة الاجتماعية القائمة على الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة.

الدروس المستفادة:

- الحاجة إلى زيادة عدد الذكور المنتفعين من برامج التوعية. فالرقم الحالي يعتبر قليلاً ، وهو ما قد يرجع إلى واقع أن برامجنا تصمم للنساء بالأساس. ولذا فمن المهم تصميم برامج مختلطة.
- يجب تشجيع المنظمات المجتمعية، مثل "نساء من أجل الحياة" في بديا، على تنفيذ برامج توعية في القرى المجاورة بدعم من المركز. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن هذه المؤسسات قد تكون أكثر قدرة على الوصول إلى المناطق النائية وإلى النساء اللواتي لا يستطعن الخروج من قراهن للمشاركة في دورات تدريبية تقام في مواقع أخرى.
- إن العدد المحدود للمؤسسات في قفيلية وطولكرم قد حد من مجال برامج التوعية هناك. ويلزم لمعالجة هذه المسألة توظيف المزيد من الطاقم أو التعاقد على تنفيذ الأنشطة مع أخصائيات وأخصائيين يقيمون في تلك المناطق.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-2: إنتاج أربع مواد تثقيفية وإرشادية.

تمكن مركز المرأة من إنتاج اثنتين من المواد التثقيفية والإرشادية الأربع، وهما الإعلانان المتعلقان بقانون حماية الأسرة. غير أن هناك مواد أخرى توجد في المراحل الأخيرة من الإعداد بحيث سيتم صدورها في عام 2007. لقد حالت المراجعات الداخلية وارتفاع عبء العمل دون إنهاء العمل على كل المواد التي تضمنتها الخطة.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-3: مراقبة المؤسسات الإعلامية وإصدار تقرير عن كيفية معالجة الإعلام الفلسطيني لبعض القضايا الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالمرأة.

يؤمن مركز المرأة بأهمية الإعلام في التأثير والتغيير في المعايير والسلوكيات الثقافية السائدة في المجتمع. ومن هذا المنطلق، تواصل العمل بمقاييسه الكاملة في العام 2006 على إنجاز دراسة تغطية المؤسسات الإعلامية للقضايا الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالمرأة. وتم في هذا الصدد عقد عدة اجتماعات للجنة الاستشارية للدراسة (مؤسسة ألفا وطاقم وحدتي الأبحاث والإدارة في مركز المرأة).

تم الوصول إلى عدة محطات رئيسية في هذه الدراسة فيما يتعلق بتعبئة الاستثمارات الخاصة بالصحف المحلية، وإعداد قاعدة بيانات لإدخال بيانات الدراسة، وتدريب 19 طالباً وطالبة جامعية على قضايا النوع الاجتماعي وعلاقتها بالإعلام وعلى تعبئة الاستثمار المصممة للطلبة. تم إنجاز 1350 استثماراً في الضفة الغربية وغزة، منها 900 استثماراً في جامعة القدس وجامعة بيرزيت وجامعة النجاح وجامعة بيت لحم وجامعة الخليل في الضفة الغربية، و450 استثماراً في ثلاث جامعات في قطاع غزة. كما تم تصميم استثمارات خاصة جرت تعبئتها من قبل الإعلاميين وأصحاب القرار. وبعد أن تم استلام كل الإحصاءات والبيانات، أعدت ورقة حول القضايا التي عالجتها الدراسة وأنجزت المسودة الأولى لتقرير الدراسة وتم توزيعها في نطاق المركز للمراجعة.

وبعد أن تم إنجاز الدراسة، سيجري العمل على نشرها في أوائل العام 2007. وينبغي أن تشكل هذه الدراسة، مقرونة بعمل المنتدى الإعلامي، بداية لعملية التغيير في نطاق المجتمع، وسيقوم مركز المرأة برصد هذا المسار المثير للاهتمام عن قرب.

الهدف المحدد الثاني:

النتيجة 1-2: تدريب 40 متطوعاً ومتطوعة على قضايا حقوق المرأة ومهارات الإدارة والقيادة والاتصال.

هذه نتيجة مهمة أخرى في نطاق هذا الهدف الاستراتيجي العام، وسيكون لها تأثير على مستويين:

- 1- تعزيز روح العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني، بعد أن أخذ في الانحسار في الأعوام القليلة الماضية.
- 2- تزويد المجتمعات المحلية بنشطين اجتماعيين مدربين وقادرين على نشر الوعي بحقوق المرأة والقضايا القانونية في أوساط أفراد المجتمع بحيث يصبح لهم دور حقيقي في القضايا التي تؤثر في حياتهم.

إن العمل الذي أجري مع المتطوعين هذا العام يمثل استمراراً للأنشطة التي بدأت قبل عامين مع المجموعة ذاتها من الأشخاص (مراكمة التجارب والخبرات). وقد برهن المتطوعون على التزامهم الكامل ببرامج التدريب وتنفيذ الأنشطة بدعم من المركز. كما أتاح المركز المزيد من فرص التطوع في نطاق وحداته المختلفة، مما ساعد على تزويد هؤلاء المتطوعين بفرصة التطبيق العملي للمهارات التي اكتسبوها من خلال التدريب.

قام المتطوعون والمتطوعات بتنفيذ 18 نشاطاً، مما فاق الخطة الأصلية التي سعت إلى تنفيذ 10 مناسبات كهذه. جاءت هذه الزيادة بناءً على طلب المجتمعات المختلفة حيث يقيم المتطوعون. وفي واقع الأمر، أصبح المتطوعون معروفين جيداً في المجتمعات المحلية على أنهم المرجع فيما يتعلق بقضايا المرأة. كما أظهر المتطوعون قدرتهم على المبادرة بتصميم أنشطة خاصة بهم والتحضير لها وتنفيذها بأنفسهم بدلاً من الاكتفاء بأداء دور منسقين لأنشطة مركز المرأة، وثمة طلب متزايد على هذه الأنشطة من قبل مختلف المنظمات المجتمعية.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن العدد الفعلي لمن تم تدريبهم من متطوعين ومتطوعات يفوق بكثير العدد 40 المذكور هنا إذا أخذنا في الاعتبار أن أعضاء المنتدى الإعلامي هم في الواقع متطوعون وقد تلقوا التدريب من خلال مركز المرأة. ولكننا في سياق هذه النتيجة نشير إلى برنامج محدد لتدريب المتطوعين في نطاق المركز.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

النتيجة 2-2: دعم الأنشطة التطوعية في 6 مواقع في منطقتين.

يرجى الرجوع إلى ما ورد أعلاه.

الهدف المحدد الثاني:

النتيجة 3-2: تطوير نظام حوافز للمتطوعين والمتطوعات.

يعكف مركز المرأة على إعداد دليل للمتطوعين والمتطوعات. وقد تم توزيع المسودة النهائية للدليل على طاقم المركز وخضع للنقاش في أربعة اجتماعات ضمت كامل أفراد الطاقم. سيحتوي الدليل على القواعد والإجراءات والتوقعات ومبادئ أخلاقيات عمل المركز وغيرها من المعلومات المفيدة للمتطوعين والمتطوعات، بالإضافة إلى هيكلية نظام الحوافز.

وفي نطاق الحوافز التي تقدم للمتطوعين، وبهدف تحسين مهارات القيادة لديهم وتقدير مهاراتهم وجهودهم، تم تزويدهم بفرصة تولى مسؤولية القيادة في بعض أنشطة المركز. كما تعقد اجتماعات منتظمة مع المتطوعين لتتيح لهم فرصة تبادل التجارب والتعرف على العقبات التي قد تواجه عملهم والحصول على الدعم الشخصي والمهني. وقد قدم مركز المرأة حوافز مالية لبعض المتطوعين والمتطوعات على شكل مخصصات للمواصلات بهدف حضور الأنشطة وجلسات التدريب التي ينظمها المركز.

هذا إلى جانب أننا نفذنا نظام منح شهادات للمتطوعين والمتطوعات عقب الانتهاء من الدورات التدريبية، وشهادات تقدير اعترافاً بالجهود والإنجازات المميزة.

الهدف المحدد الثاني:

النتيجة 2-4: تطبيق نظام حوافز للمتطوعين والمتطوعات.

ما أن سيتم الانتهاء من الدليل، سيتم تطبيق نظام الحوافز للمتطوعين والمتطوعات بشكل ثابت وستجري مراجعته في عام 2007.

وإلى حين أن يتم ذلك، قدم مركز المرأة مكافآت مالية رمزية لصالح 37 متطوعاً ومتطوعة (17 في أريحا و20 في بيت لحم) تقديراً لالتزامهم وتفانيهم في العمل طوال العام.

الهدف الاستراتيجي الثالث: بناء قدرات المؤسسات الرسمية والشعبية ذات الصلة التي لها تأثير مباشر على قضايا المرأة.

الأهداف المحددة:

- 1- تقديم الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في تطوير خدمات البيت الآمن في أريحا.
- 2- تقديم الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في تطوير خدمات البيت الآمن في بيت لحم (هذا المشروع يتلقى تمويلاً خاصاً ويتم تنسيقه والتخطيط له مع المؤسسة الأهلية الإيطالية Differenza Donna، وسيتم الانتهاء منه في عام 2006).
- 3- بناء قدرات المؤسسات النسوية الشعبية في المحافظات في مجال تقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.
- 4- دعم مؤسسات التحويل، مثل الشرطة، في التعامل مع النساء ضحايا العنف.
- 5- توفير التمثيل القانوني وخدمات التلخيص للنساء ضحايا العنف اللواتي لا تتم معالجة مشاكلهن من قبل برامج الدعم الاجتماعي.

ملاحظات بخصوص الأثر المتحقق:

كنتيجة لعمل مركز المرأة ضمن الهدفين المحددين الأول والثاني أعلاه، يمكننا الإشارة إلى تحقيق ما يلي:

- أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية بمسؤوليتها الأساسية عن حماية النساء في ضائقة، مع الأخذ بالاعتبار أن هذه الحماية من مسؤولية الدولة، وبالتالي فإن كل أنشطة المركز في هذا الخصوص تجري الآن تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد انعكس ذلك في تجديد العقود مع الوزارة بخصوص البيتين الآمنين.
- أدى العمل مع الشرطة ومكاتب النيابة العامة إلى مجموعة من التوصيات التي قدموها لبناء بيوت آمنة للنساء وأهمية إنشاء برامج حماية للنساء.
- يعتبر البيت الآمن الأول من نوعه في إقليم الشرق الأوسط الذي يقدم مختلف أنواع الخدمات التي تأخذ في الاعتبار وضع النساء واحتياجاتهن للحماية والتطور والتمكين.
- وجود طاقم مهني يتسم برؤية ورسالة نسوية. يواصل المركز العمل على تدريب العاملات في هذا الطاقم، إلا أنهم قد أظهروا بوضوح تحقيق تقدم ملموس يميزهن عن الطاقم العامل في أية بيوت آمنة أخرى في الإقليم.
- يتلقى المركز عدداً كبيراً من الاتصالات التي تطلب الحصول على الخدمات، مع أن البيت الآمن في بت لحم لم يفتح أبوابه بعد. أما البيت الآمن في أريحا فقد استقبل 17 حالة خلال هذا العام.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-1: مواصلة تدريب 6 أعضاء في الطاقم بمن فيهم طاقم البيت الآمن المقترح للعمل في مركز الطوارئ، وبما يشمل الأخصائية الاجتماعية وأمهاات البيت ومنسقة البيت.

تواصل تدريب الطاقم خلال العام 2006 على النحو التالي:

- 1- إجراء جلستين للإرشاد الجماعي بمعدل 6 ساعات في الشهر مع أعضاء الطاقم وبحضور مستشار.
- 2- إجراء اجتماعات منتظمة مع أعضاء الطاقم العاملين في البيت الآمن.
- 3- إجراء جلسات تعريفية وتدريبية لطاقم دائرة المحاسبة في البيت الآمن بخصوص النظم المالية والإدارية للمركز.
- 4- كان من المخطط أن يجري تدريب إحدى العاملات خلال فترة التقرير في بيت آمن في الناصرة، ولكن هذا التدريب لم يتحقق بسبب القضايا المتعلقة بالحصول على تصريح.
- 5- تم توظيف أربعة أمهاات للبيت الآمن للعمل هناك حسب نظام المياومة.
- 6- عقدت تسعة اجتماعات منتظمة مع الطاقم لتنظيم العمل بشكل عام وتنظيم المناوبات على وجه الخصوص.

7- تم توظيف مشرفة مهنية وتم عقد 3 جلسات إشراف مهني مع الطاقم.

سيكون للتدريب أثر كبير على النساء الساعيات لتلقي خدمات البيت الآمن من خلال تزويد الطاقم بالمهارات والخبرات اللازمة للتعامل مع الأوضاع المختلفة وفي العمل مع النساء اللواتي يواجهن ضائقة.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-2: توفير البنية التحتية للبيت الآمن في أريحا.

تم تحقيق هذه النتيجة في عام 2006، مع ما تعنيه من أثر مباشر على النساء اللواتي يتلقين الخدمات. كما ستخضع النتيجة لصيانة متواصلة بالطبع.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-3: تطوير النظم والسياسات للبيت الآمن.

تم تطوير النظم والسياسات للبيت الآمن وإنجازها من خلال نهج تشاركي انخرطت فيه كل الأطراف ذات الصلة، وخاصة مؤسسات التحويل. إن مأسسة قواعد العمل تعد أمراً حاسماً من أجل المحافظة على خدمات ذات معايير وجودة عالية في البيت الآمن، وكذلك لتزويد مؤسسات التحويل بإرشادات واضحة وثابتة يسهل متابعتها.

الهدف المحدد الثاني – خدمات البيت الآمن في بيت لحم:

سيتم تقديم تقرير منفصل عن هذا المشروع.

الهدف المحدد الثالث – بناء قدرات المؤسسات النسوية الشعبية لكي تكون قادرة على تقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف.

في العام 2006، قرر مركز المرأة أن يواصل أنشطة بناء القدرات لجمعية "نساء من أجل الحياة" فقط. وتم اتخاذ هذا القرار لسببين رئيسيين:

- 1- التركيز على الجودة وتحقيق أثر للأنشطة التدريبية التي بدأت مع هذه الجمعية خلال العام الفائت، وخاصة بالنظر إلى العملية المطولة التي تم من خلالها تحديد رسالة الجمعية ورؤيتها. فضعف الخبرات والمهارات الإدارية والتنظيمية لدى طاقم الجمعية يعطي دافعاً أقوى للتركيز على بناء قدراتها.
- 2- القيود المالية التي حالت دون أن يبدأ مركز المرأة بتدريب طاقم مؤسسات أخرى.

يعد هذا الهدف المحدد مهماً بشكل خاص حتى تكون المؤسسات الشعبية مهياًة ومؤهلة لتقديم الخدمات للنساء ضحايا العنف. وبما أن موارد المركز تبقى محدودة، وبالتالي لا يمكنه أن يقدم الخدمات لكل النساء في كل الأماكن، فإن العمل مع المؤسسات الشعبية يكتسب أهمية خاصة. فضلاً عن ذلك، ساعد هذا الأمر مركز المرأة على أن يبقى على اتصال مع القواعد الشعبية من خلال برامج بناء القدرات المرتكزة إلى الناس ونقل المعرفة والتعلم المتبادل. كما أن ما تم من عمل قد ساعد على تعزيز تبني ممارسات سليمة ورفع مستوى الوعي لدى قطاعات مجتمعية واسعة.

ويخطط المركز في العام 2007 لبدء العمل على تقديم هذا البرنامج مع منظمة شعبية جديدة في طولكرم.

الهدف المحدد الثالث:

النتيجة 1-3: بدء تدريب طاقم مؤسسة محلية واحدة.

في العام 2006، أجرينا 18 نشاطاً تدريبياً لطاقم "نساء من أجل الحياة" في بديا. وتنوعت هذه الأنشطة التدريبية ما بين كتابة مقترحات المشاريع وتدريب الأخصائيات العاملات في الجمعية. ويمكن

الرجوع إلى الجزء الخاص بالتقدم في التنفيذ في هذا التقرير للحصول على المزيد من التفاصيل عن أنشطة التدريب.

الهدف المحدد الثالث:

النتيجة 3-2: تطوير النظم لصالح مؤسسة محلية واحدة.

أنجزت هذه النتيجة في العام 2006، وتضمنت إعداد النظم المالية وإجراءات المشتريات.

الهدف المحدد الثالث:

النتيجة 3-3: تطوير العلاقات الخارجية لصالح مؤسسة محلية واحدة.

أنجز ذلك في العام 2006. فقد تمكنت الجمعية من البدء بتشكيل ائتلاف نسوي من 10 مؤسسات نسوية في محافظة سلفيت لكي يقوم بتوفير الدعم والمصادقة على الأنشطة التي تنفذ في المنطقة لصالح النساء.

بالإضافة إلى ذلك، تعاونت مديرية الشؤون الاجتماعية في المحافظة مع الجمعية في متابعة عدد من الحالات الفردية.

كما تمكنت الجمعية من استقبال 84 حالة خلال العام 2006 وتلقت عدداً من الطلبات من القرى المجاورة لإجراء ورش عمل وأنشطة.

الهدف المحدد الثالث:

النتيجة 3-4: تطوير برامج لصالح مؤسسة محلية واحدة.

تم إنجاز هذه النتيجة في العام 2006. فقد تمكنت الجمعية، من خلال مساعدة من طاقم مركز المرأة، من تطوير برنامج للتوعية والخدمات القانونية لصالح 10 قرى في محافظات الشمال وتمويل من عدد من المانحين، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – يونيفيم.

يضاف إلى ذلك أن الجمعية استطاعت تنفيذ عدة ورش عمل ومحاضرات مع عدد من المؤسسات المختلفة، وتم من خلال هذا الجهد تحويل عدد من الحالات إلى المركز والجمعية لمتابعتها من قبل المحامين أو الأخصائيات الاجتماعيات.

الهدف المحدد الرابع: دعم مؤسسات التحويل، مثل الشرطة، في التعامل مع النساء ضحايا العنف.

الهدف المحدد الرابع:

النتيجة 4-1: بدء تدريب طاقم مؤسسات التحويل.

1- تقييم برنامج صحة المراهقة الذي أجري في العام الفائت:
أقيمت ورشة عمل لتقييم برنامج تدريب 150 مرشداً ومرشدة ممن توظفهم وزارة التربية والتعليم في مجال صحة المراهقة. شارك في ورشة العمل المتدربون أنفسهم ومسؤولو الوزارة المشرفون على الإرشاد في مختلف المناطق. وتم إعداد تقرير تقييمي وتقديمه إلى الوزارة، كما تم طباعة 350 نسخة من دليل صحة المراهقة بناءً على طلب الوزارة.

2- دعم خريجي العمل الاجتماعي والإرشاد الجدد الذين توظفهم وزارة التربية والتعليم (نشاط من خارج الخطة):

جاء هذا المشروع الجديد نتيجة التعاون بين مركز المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومع أنه لم يرد في الخطة، إلا أنه كان هناك اتفاق على أن التأثير في الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين المتخرجين حديثاً في وقت مبكر من حياتهم المهنية تجاه الممارسات والخدمات المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان لا شك يعد هدفاً جديراً بالسعي لتحقيقه. يتضمن البرنامج تصميم وتنفيذ سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية للخريجين الجامعيين الجدد المتخصصين في مجال العمل الاجتماعي في الخليل والقدس ونابلس وغزة. يتضمن البرنامج أيضاً دعم دائرة الإرشاد في وزارة التربية والتعليم العالي وإشراكها في أنشطة التدريب والتقييم. كما يتضمن البرنامج تدريباً عملياً بحيث يتاح للخريجين الجدد العمل في المدارس الحكومية لمدة أربعة أشهر تحت إشراف المرشدين التربويين (ما مجموعه 12.000 ساعة تدريبية للخريجين).

تعد هذه النتيجة مهمة جداً بالنسبة لتطوير المهارات المهنية لدى طاقم مؤسسات التحويل في التعامل مع حالات العنف ضد النساء وتقديم خدمات إرشاد عالية الجودة. فضلاً عن ذلك، من شأن ذلك أن يساعد على تعزيز تبني اتجاهات ثقافية أكثر إيجاباً نحو حقوق المرأة وقضاياها.

الهدف المحدد الرابع:

النتيجة 4-2: تقديم الدعم الفني لمائة حالة في مؤسسات التحويل.

الهدف المحدد الرابع:

النتيجة 4-3: تقديم الخدمات لمائتي امرأة.

تعتبر النتيجتان 4-2 و 4-3 جزءاً أساسياً وبالغ الأهمية من عملنا. وقد قدم مركز المرأة، هذا العام، الخدمات التالية:

- قدم الخدمات الاجتماعية والقانونية لصالح:
 - 231 امرأة (170 امرأة في منطقة الجنوب و61 امرأة في منطقة الوسط). تلقت هذه النساء الإرشاد على أساس جلسة لمرّة واحدة مع المحامين و/أو الأخصائيين الاجتماعيين.
 - 272 امرأة (حالات جديدة).
 - تم إغلاق 168 حالة مع نهاية العام 2006.
 - تم تحويل 315 حالة إلى المحكمة.
 - 69 امرأة سبق وأن طلبن خدمات المركز سابقاً عدن بحالات جديدة أو للمتابعة بخصوص حالاتهن القديمة (33 حالة في مكتب الخليل و36 حالة في رام الله والقدس).
 - 40 حالة طارئة.

تمكن مركز المرأة من العمل مع مؤسسات التحويل الرسمية وتزويدها بالدعم اللازم للتدخل وتولي مسؤولياتها القانونية في حماية النساء. وقد كانت هذه المؤسسات في السابق تمانع في أداء دورها بسبب القيود الاجتماعية و/أو نقص الخبرة والمهارات للتعامل مع القضايا الحساسة.

وقد تم التوصل إلى اتفاقيات رسمية مع النيابة العامة حول حالات العنف التي ترتكب بحق الفتيات دون سن 18 عاماً، حيث التزموا بإخراج الفتيات اللواتي يتعرضن لعنف منزلي وتوفير المأوى الآمن لهن.

ومن قصص النجاح حالة فتاة في سن 14 عاماً تعرضت للاغتصاب وهي في سن 11 عاماً. وقد نجح المركز، بالتعاون مع الشرطة والنيابة العامة، في نقل الفتاة إلى مأوى آمن، ومرافقتها لإجراء كشف طبي، والتعامل مع أسرتها وتوضيح الخطوات القانونية التالية لهم، والتحدث إلى الفتاة وفهم تفاصيل ما حدث لها، وأخيراً تحريك القضية ضد المعتصب الذي يوجد حالياً في السجن محتجزاً لدى الشرطة وسيتم أخذه إلى المحكمة. لقد كان هذا الأمر نجاحاً حقيقياً، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الرسمية التي اكتسبت المهارات اللازمة للتعامل مع مثل هذه الحالات على الرغم من محدودية مواردها.

ويمكن، عند الطلب، تقديم تفاصيل وتحليل لأنواع الحالات والمشكلات المحددة في مجال خدمات الإرشاد الاجتماعي والقانوني.

الهدف الاستراتيجي الرابع: رصد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق المرأة وفضحها على المستويين المحلي والدولي.

الهدف المحدد الأول: رصد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي وفضحها.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-1: تدريب 6 نساء على توثيق الانتهاكات.

أجريت دورة تدريبية مع فريق مكون من 6 باحثات ميدانيات حول مبادئ القانون الإنساني الدولي وعلاقتها بالمرأة، وكذلك حول تاريخ المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال.

وأجريت أنشطة التدريب على توثيق الانتهاكات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بمشاركة 16 باحثة ميدانية. استمرت الدورة التدريبية لمدة 5 أيام وركزت على المرأة في ظل الاحتلال والقانون الإنساني الدولي، إلى جانب تقنيات توثيق الانتهاكات.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-2: نشر التقارير المقدمة إلى لجنة سيداو.

قام مركز المرأة بترجمة كل التقارير المقدمة إلى لجنة سيداو خلال العام 2005 إلى اللغة العربية. وتمت مراجعة التقارير للتحقق من دقتها وطبعت 70 نسخة بالإنجليزية والعربية. سيتم توزيع هذه النسخ على المؤسسات الأهلية المحلية والمجموعات النسوية والوزارات والجهات المعنية الأخرى.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-3: إصدار تقرير عن معاناة النساء الفلسطينيات في ظل الاحتلال.

1- عمل مركز المرأة على إنجاز دراسة عن معاناة النساء الفلسطينيات في ظل الاحتلال. تمت مراجعة عدة مسودات من قبل مستشارة البحث النسوي في مركز المرأة ثم أرسلت لإجراء تحرير وتدقيق لغوي خارجي. وقد تم الأخذ بملاحظات واقتراحات المحررة اللغوية وإدخالها في التقرير، وسيتم إرسال هذه النسخة المعدلة إلى قائدة فريق البحث للمصادقة النهائية قبل أن يتم إرسالها إلى الطباعة. وسيتم نشر هذا التقرير باللغتين العربية والإنجليزية مع نهاية شهر شباط/فبراير 2007.

2- يعمل مركز المرأة هذا العام أيضاً على إعداد دراسة شاملة حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي على النساء الفلسطينيات. يتوقع الانتهاء من الدراسة في النصف الأول من العام 2007. وقد تضمنت الأنشطة خلال النصف الأول من العام ما يلي:
أ. تحديد فريق البحث الميداني.

- ب. اجتماعات مع الفريق لإعداد مسودة أولى لاستمارة البحث.
- ج. اجتماعات داخلية في المركز للاتفاق على الصيغة النهائية لمجال عمل المشروع.
- د. الاجتماع مع مسؤولة التوثيق في مؤسسة الحق للاستفادة من خبرات المؤسسة في مجال قاعدة البيانات المؤتممة لتوثيق الانتهاكات.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-4: دراسة "استبعاد النساء من حماية القانون الإنساني الدولي: تجارب من العالم العربي".

تواصل العمل على إنجاز الورقة المفاهيمية، والذي بدأ في العام 2005. فقد أجريت عدة اجتماعات مع الباحثة القانونية لتزويدها بالمعلومات التي تحتاجها، والإجابة عن أسئلتها، وتزويدها بدراسات قانونية ونصوص قانون العقوبات ذات الصلة بالدراسة، ومراجعة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العقوبات وقوانين المواطنة والديساتير في مصر والأردن ولبنان ودراستها من ناحية أية تغييرات أو تعديلات.

تم إنجاز الدراسة وتلقي الملاحظات عليها من كافة أفراد الطاقم المعني في المركز. ويجري حالياً إدماج هذه الملاحظات في التقرير من قبل الباحثة القانونية.

يمكن تلخيص بعض العقبات التي واجهها مركز المرأة في إعداد هذه الدراسة على النحو التالي:

- 1- احتوت الورقة المفاهيمية الأولى على معلومات قديمة وكان من الضروري تحديثها.
- 2- نقص الموارد على الإنترنت التي تحتوي على معلومات بخصوص بعض الجوانب المحددة في هذه الدراسة.
- 3- الظرف العام في وقت الصياغة الأولية للورقة المفاهيمية لا يلبي الاحتياجات والأهداف الراهنة للدراسة.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-5: حضور مؤتمر دولي واحد حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان الدولية.

في نيسان/إبريل، حضرت المدير العام للمركز انطلاقة المفوضية الدولية للمرأة في الولايات المتحدة. و حضرت المديرية اجتماعاً مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وأعضاء من الكونغرس ومن الإعلام.

وفي شهر أيار/مايو، حضر اثنان من طاقم مركز المرأة مؤتمراً دولياً مدته 4 أيام في جامعة كاليفورنيا، ريفرسايد، نظّمته مجموعة عمل التضامن الدولي. وقدم مركز المرأة إلى المؤتمر ورقة عن تأثير الجدار الفاصل على النساء الفلسطينيات.

وفي حزيران/يونيو، حضرت إحدى أعضاء الطاقم مؤتمراً دولياً في المغرب بعنوان "مساواة دون تحفظات" عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – سيداو والبروتوكول الاختياري.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات الذاتية لمركز المرأة وأدائه واستدامته.

الأهداف المحددة:

- أ. تطوير نظام التخطيط والتقييم والمتابعة.
- ب. بناء قدرات طاقم مركز المرأة.
- ج. تطوير علاقات الشراكة مع المؤسسات المانحة.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-1: مراجعة وتطوير وتنقيح الخطة الاستراتيجية وخطة الأنشطة السنوية والميزانيات والتقارير السنوية.

أنجزت هذه المهمة في العام 2006. وسيتم توفير وثيقة منفصلة بخصوص التعديل على الخطة الاستراتيجية بناءً على ورش عمل التخطيط الاستراتيجي الداخلي التي عقدت في أواخر أيلول/سبتمبر وتواصلت حتى نهاية العام.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-2: إعداد نموذج للمتابعة والتقييم.

أنجزت هذه النتيجة في العام 2006. فقد طور مركز المرأة نماذج لتقييم أفراد الطاقم وإرشادات للتقييم وجرى استخدامها كمشروع استطلاعي في العام 2006. وسيتم مراجعة هذه النماذج والإرشادات في العام 2007 بهدف إدخال تحسينات عليها بناءً على محصلة التطبيق العملي.

الهدف المحدد الأول:

النتيجة 1-3: إعداد ثلاثة أدلة وإرشادات تشغيلية.

تضمنت الأنشطة في نطاق هذه النتيجة ما يلي:

- 1- مراجعة شاملة للوصف الوظيفي للعاملين في المركز، مع توضيح مسؤوليات وأدوار أعضاء الطاقم والوحدات التشغيلية في المركز. تمت صياغة كل نماذج الوصف الوظيفي من خلال المشاركة النشطة لكافة أعضاء الطاقم بخصوص وظائف كل منهم.
- 2- بدأ العمل على تعديل دليل العاملين.
- 3- أجريت ورش عمل داخلية وتم إنجاز مبادئ أخلاقيات العمل في مركز المرأة.
- 4- أجريت ورش عمل داخلية عن المؤشرات.

لم تنجز مراجعة دليل العاملين بالكامل حتى نهاية العام بسبب ارتفاع عبء العمل وورش عمل التخطيط الاستراتيجي الداخلي وإجراءاته.

يعتبر هذا الأمر عملية متواصلة داخل المركز تهدف إلى تحسين بيئة العمل وتحديد الأدوار وخطوط المسؤوليات بوضوح، وكذلك توضيح حقوق أعضاء الطاقم وواجباتهم. وينبغي أن يساعد ذلك في المحصلة النهائية على زيادة مستوى الرضا الوظيفي لدى الطاقم وتقليل إمكانيات الاحتراق الوظيفي.

الهدف المحدد الثاني:

النتيجة 1-2: إجراء تقدير لاحتياجات التدريب.

يخطط لإجراء هذا النشاط في العام 2007.

الهدف المحدد الثاني:

النتيجة 2-2: تدريب الطاقم في المجالات التنظيمية ومجال الممارسة.

يتضمن الجزء الخاص بـ"التقدم في التنفيذ" من هذا التقرير قائمة بكل أنشطة تدريب الطاقم. لقد انعكست أنشطة التدريب بشكل ملموس على أداء الطاقم، حيث ظهرت مستويات أعلى من المهنية والتفهم والالتزام المتجدد برؤية المركز ورسالته. وفي المحصلة النهائية، صب ذلك في مصلحة الفئات المستهدفة من خلال حصولها على مستوى أعلى من الجودة في الخدمات والتدخلات.

الهدف المحدد الثاني:

النتيجة 2-3: إعداد قاعدة بيانات إلكترونية عن المتوجهات.

كان من المفترض أن يتم إعداد قاعدة البيانات الإلكترونية عن المتوجهات في نيسان/إبريل 2006. ولكن مركز المرأة قرر تعليق هذا المشروع في انتظار إيجاد وتطبيق نظام معلومات متكامل وموحد للمركز ككل، بحيث تكون قاعدة البيانات جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام. وسيجري هذا العمل في العام 2007.

الهدف المحدد الثاني:

النتيجة 2-4: تطوير مقتنيات مكتبة مركز المرأة.

هذه عبارة عن عملية متواصلة. لقد نجحنا في العام 2006 في تطوير مكتبتنا من خلال تصنيف الكتب المتوفرة وتبويبها، وتجميع المواد السمعية بشكل أولي وتصنيفها بأسلوب يسهل الوصول إليها، وتجميع كل المنشورات وأوراق العمل الخاصة بالمركز في المكتبة باعتبارها الموقع المركزي للتصنيف والتبويب.

بحث المركز أيضاً في تطوير قاعدة بيانات بحيث تكون مصدراً موثقاً للمعلومات عند إعداد التقارير الدولية، وخاصة تلك المتعلقة باتفاقية سيداو. ولهذا الغرض، تواصل المركز مع مؤسسات أبحاث وتوثيق لتنسيق تبادل الدراسات المقتناة في الأعوام 2004 و2005 و2006. وقد تم تجميع الإصدارات من قبل أمانة المكتبة، ثم تم تصنيفها وترميزها. وتم التعاقد مع باحثة ميدانية لتوثيق حالات قتل النساء خلال العامين 2005 و2006. كما جرى وضع المعايير الأساسية لتوثيق هذه الحالات وتم توثيق 13 حالات دراسية بشكل معمق.

لقد أصبحت هذه المكتبة تمثل مقصداً مطلوباً بالنسبة للعديد من الباحثين وطلبة الجامعات، وهي تتطور بشكل يجعلها مركز موارد ذي قيمة كبيرة في نطاق المجتمع.

الهدف المحدد الثالث:

النتيجة 3-1: تقييم برامج مركز المرأة واتفاقيات الشراكة التي يقيمها.

بدأ العمل نحو هذه النتيجة في نهاية أيلول/سبتمبر من خلال جلسة عمل خارجية لرؤساء الوحدات عقدت على مدار 3 أيام في أريحا. قيم هذا الاجتماع الخطة الاستراتيجية الخمسية لمركز المرأة وبرامجه وأنشطته وتدخلاته المختلفة. واستمرت هذه العملية على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ونتج عنها تعديل للخطة الاستراتيجية، ومراجعة لوضع الميزانية للعام التالي، وإعداد خطط عمل للعام 2007 بناءً على نهج جديد في إعداد التقارير والمؤشرات والمخرجات المتوقعة. وفي نتيجة هذه الاجتماعات والتشاورات، تقرر أن يتم تقييم عمل وحدتين في المركز خلال العام 2007.

ومن جانب آخر، أقيم لقاء تجمع المؤسسات الداعمة لمركز المرأة في أيار/مايو 2006، وتم إعداد محضر الاجتماع وتوزيعه. يرى مركز المرأة في لقاءات التجمع فرصة كبيرة ليس لتعريف المانحين بأحدث المعلومات عن سير العمل، ولكن أيضاً باعتبارها منبراً مهماً لتبادل الآراء والنظر إلى برامجنا من زاوية مختلفة، وهو ما يعني بعبارة أخرى: شراكة حقيقية.

أخيراً، وفيما يخص العام 2007، جرى منح مركز المرأة ثلاثة مشاريع جديدة (ضمن خطته الاستراتيجية)، كما أننا شركاء في تنفيذ مشروع رابع.

الهدف المحدد الثالث:

النتيجة 3-2: تطوير مواد إعلامية لمركز المرأة بالإنجليزية والعربية.

أصدر مركز المرأة في العام 2006 المواد الإعلامية التالية:

- 1- تم إعداد بيانين صحفيين خلال النصف الأول من العام.
- 2- تم إنجاز ورقة حقائق موجزة عن تعليم النساء والفتيات ويجري العمل على تحريرها قبل أن ترسل إلى الطباعة.
- 3- تم تشكيل لجنة إعلامية للبت في الاستراتيجيات الإعلامية للمركز.

مع أن أنشطة المركز قد حظيت بتغطية واسعة من خلال الحملات الإعلامية المختلفة والمنتدى الإعلامي ومختلف برامج التوعية والمناسبات والاحتفالات الخاصة، إلا أن المركز لا زال يتخلف عن الجدول المخطط له في هذا المجال. فقد انهمكنا للغاية في تنفيذ مجال واسع من الأنشطة على نحو ما

هو مبين أعلاه، بحيث أغفل هذا الجانب أو كان يجري تأجيله أمام ضغط الأولويات الأخرى. هذا فضلاً عن أن وظيفتي مسؤول الإعلام والاتصال بالإنجليزية والعربية ظلتا شاغرتين. وقد اتخذنا الخطوات اللازمة نحو حل هذه المسألة بالإعلان عن الشواغر في الصحف اليومية ونتوقع أن يتم شغل هذين المنصبين في العام 2007.

6. العقبات والحلول:

سبق وأن ناقشنا العقبات الرئيسية التي واجهتنا تحت كل نتيجة وشرحنا الحلول والأساليب التي اتبعت لتجاوز هذه العقبات.

فضلاً عن ذلك، كشفت عملية التخطيط الاستراتيجي عن الحاجة لمراجعة وتعديل المؤشرات الكمية في إطار الخطة الاستراتيجية الأصلية. لقد كان العام 2006 عاماً مناسباً للقيام بذلك كون أنه صادف منتصف فترة الخطة الخمسية. وكان من المهم إعطاء الوقت لعملية إعادة الهيكلة التنظيمية التي جرت في العام 2005 حتى تستقر وتتمر عبر عام كامل من العمل. أما التعديلات – والتي سيتم تقديمها بشكل منفصل – فيأتي مصدرها من الأرقام الطموحة التي تم وضعها في الخطة الأصلية، وذلك بعد أن بينت التجربة الميدانية أن الأنشطة والتدخلات تحتاج إلى فترات زمنية أطول حتى يتم تنفيذها إذا ما شئنا أن نحافظ على معايير عالية من الجودة وتحقيق التأثيرات الملموسة التي كانت دائماً تميز عملنا على مدى الأعوام الماضية. كما جاء ذلك أيضاً نتيجة مقارنة قدرات وحدود مواردنا البشرية الراهنة مع المخرجات المتوقعة. قد يلزم ضم أعضاء جدد إلى الطاقم لتنفيذ المجال الكامل من الأنشطة المخطط لها، إلا أننا نعتقد أن توظيف طاقم جديد ليس بالضرورة الحل الأمثل في كل الأوقات. ولذلك، فقد جرى الكثير من العمل على التمتين والمراجعة في العام 2006 وسيستمر ذلك على مدى العام 2007 أيضاً، مع التخطيط لإجراء تقييم لاثنتين من وحدات عمل المركز. القصد من ذلك أن نكفل أن لا يتم استفاد طاقمنا من خلال التوسع الأفقي المفرط، مما يمكن أن يقوض فرص الاستدامة المالية والاجتماعية-الثقافية للمركز، وأن يتم تجنب الانحراف عن رسالتنا ورؤيتنا الأصليتين. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار العام 2006 أنه عام التفكير الناقد والمراجعة على أعلى مستوى من الامتياز.

7. الاستدامة:

يمكن النظر إلى قدرة مركز المرأة على مواصلة عمله في ظل الظروف السياسية الصعبة الراهنة على أنه نتيجة استدامته الاجتماعية-الاقتصادية، والتي تتجلى في قبول المجتمع المحلي لبرامجه ورسالته وأنشطته ومصادقته عليها. أقام مركز المرأة أنشطة توعية ومجموعات مركزة في أكثر من 24 موقعا في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، والعديد من هذه المواقع تعتبر مناطق محافظة جداً. وما ساهم في تعزيز هذه المشاركة والتزام المشاركين بهذه الأنشطة ورغبتهم بالتشارك بأفكارهم والتواجد في هذه الأنشطة هو السمعة الجيدة التي يتمتع بها مركز المرأة كمنظمة مهنية وشفافة وذات وجهة تنموية. فنحن نعمل باستمرار، على مدى الأعوام، على تحسين أوضاع النساء في فلسطين. ولم نكن في يوم من الأيام لنجري نشاطاً لمرة واحدة ثم نغادر، وجمهور المنتفعين يعرف ذلك.

بالإضافة إلى ما سبق، توفر الائتلافات التي أوجدها المركز أو انضم إليها أساساً أمتن لاستدامة التأثيرات الإيجابية التي تتركها برامجها وأنشطته، حيث أن رؤيته النسوية تصبح قاسماً مشتركاً مع عدد متزايد من المؤسسات الحكومية والأهلية.

إن العمل مع المؤسسات الشعبية في المناطق النائية يساعدنا على البقاء على صلة مع الناس ويقوم بدور البوصلة التي تمكننا من المحافظة على خط سيرنا في توافق مع احتياجات الفئات المستهدفة وأولياتها. ويكتسب هذا الأمر أهمية بالغة بالنسبة لاستدامة العمل، إذ أنه يمهد لامتداد جذورنا عميقاً في الأرض، فيما تظل طموحاتنا وأهدافنا مركزة على التغيير الاجتماعي الذي نأمل أن يساهم في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجال والنساء.

أما الاستدامة المالية فيمكن النظر إليها في وجود تجمع للمانحين الملزمين بتقديم الدعم المالي لرسالة مركز المرأة وأهدافه. فضلاً عن ذلك، يعتبر اشتراك ممولين جدد في التجمع برهاناً إضافياً على أن شفافتنا المالية ومساءلتنا ونزاهتنا وإنجازتنا تعد ضماناً لاستدامتنا المالية. لقد حصلنا في العام 2007 على اتفاقيتين لمنحتي تمويل رئيسي مما يعد عنصراً آخر في تحسين استدامتنا، كبديل عن اتفاقيات التمويل القائمة على أساس مشاريع قصيرة الأمد. كما أننا قمنا بشراء مقر خاص بنا بمصادقة من الممولين. ويتوقع من هذا الاستثمار أن يزيد من استدامتنا المالية على المدى البعيد. فضلاً عن ذلك، يمكن اعتبار جمهور المتطوعين والمتطوعات الذي يساعدنا في القيام بعملنا على أنه مساهم في تحقيق الاستدامة المالية للمركز. كما أننا نستكشف السبل الممكنة لتحسين تمويل أنشطتنا ذاتياً كجزء من استراتيجيتنا على المدى البعيد.